# دور المناطق الحرة في الاندماج الاقتصادي المغاربي

## *The role of free zones in Maghreb economic integration*

**د. حميد شاشوة**

أستاذ محاضر صنف " ب"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة بومرداس، الجزائر

**الملخص:**

ساهمت المناطق الحرة في نمو اقتصاديات العديد من الدول التي تبنتها كإستراتيجية تحول تدريجي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر، حيث توجد أكثر من 1735 منطقة حرة موزعة عبر 133 بلد حسب إحصائيات 2008. نظراً للمناخ الجيد للاستثمار الذي توفره هذه المناطق الحرة، حيث عملت على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع المستثمرين المحليين، هذا ما أدى إلى تفعيل العملية الإنتاجية والرفع من مستوى التنافسية العالمية ومنه المساهمة في الزيادة في الصادرات. وقد أنشأت العديد من الدول الحدودية المناطق الحرة المشتركة لتفعيل الديناميكية الاقتصادية فيما بينها كمرحلة أولية للاندماج الاقتصادي الإقليمي والجهوي نظرا لاحتكاك اقتصاديات هذه الدول فيما بينها ومنه محاولة تقارب الرؤى والاستراتيجيات المستقبلية المشتركة والعمل فيما بعد لتكوين تكتل اقتصادي جهوي. يبين هذا المقال الأهمية الاقتصادية من إنشاء المناطق الحرة الحدودية وكيف تعمل على تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي.

**الكلمات المفتاحية:** المناطق الحرة الحدودية، الاندماج الاقتصادي، سلاسل القيم العالمية

***Abstract:***

The Contribution of Free zones in economies growth of many countries which adopted as a strategy by gradual change from oriented economy to a free economy where there are more than 1735 free zone distributed across 133 countries. According to statistics in 2008. Due good investment climate that provided by these circumstances worked free zones to attract foreign direct investment and encourage local investors, this is what led to the activation of the production process and increase the global competitiveness of it and contribute to the increase in exports. Several border countries established joint free zones to activate the economic dynamism among them as the initial phase of regional economic and regional integration due friction economics of these circumstances countries among themselves and from the attempt to approximate future visions and joint strategies and work later to form a regional economic bloc. In this article we will highlight the economic benefit from the establishment of areas free border and how to activate the Maghreb economic integration.

***Keywords***: free zones border, foreign direct investment, Global value chain

## المقدمة:

في ظل العولمة الاقتصادية، أضحت التكتلات الاقتصادية ضرورة قسوة من أجل التصدي للمخاطر السلبية لهذه العولمة، من منافسة شرسة في الأسواق العالمية أين لا يبقى إلا القوي اقتصاديا الذي يتحكم في قواعد السوق، حيث اضطرت العديد من الدول إلى التكتل اقتصاديا كقوة إقليمية تجمع قدراتها الاقتصادية فيما بينها لمواجهة اقتصاديات الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى. ويمر هذا التكتل أو التكامل الاقتصادي بالعديد من المراحل، بداية من التفضيل الجزئي، ثم منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي ومنه السوق المشتركة وثم الاتحاد الاقتصادي أين يهدف إلى توحيد الإجراءات المتعلقة بالتنسيق للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية. ويعد الاندماج الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي. فمعظم دول العالم اندمجت فيما بينها إلا الدول المغاربية لم تستطع أن تتكتل وتندمج اقتصاديا فيما بينها وهذا يعود أساسا إلى عوامل تاريخية وسياسية.

فالعديد من الدول العالم استعانت بالمناطق الحرة من أجل المشاركة والمساهمة في سلاسل القيم العالمية اين توزع مراحل الإنتاج من خلال هذه السلاسل التي تعتبر كوسيلة ناجعة للمبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج. ومن بين أنواع المناطق الحرة توجد المناطق الحرة الحدودية فيما بين دولتين أو أكثر تنشئها الدول المجاورة فيما بينها على الحدود. والإشكالية الأساسية في هذا البحث هو هل تستطيع المناطق الحرة الحدودية أن تكون المرحلة الأولى للاندماج المغاربي.

وتنبثق من هذه الإشكالية ثلاثة أسئلة فرعية وهي :

- هل المناطق الحرة تعمل على تدويل العولمة الاقتصادية؟
- هل المناطق الحرة تساعد في تطوير سلاسل القيم العالمية؟
- هل تعتبر إنشاء المناطق الحرة الحدودية مرحلة أولى للاندماج الاقتصادي المغاربي؟

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى المعرفة الاقتصادية للمناطق الحرة من حيث أنواعها وفوائدها وميكانزماتها التسيرية ومساهمتها في تنمية السلاسل القيم العالمية وعلى مدى أن تكون المناطق الحرة الحدودية المرحلة الأولى للاندماج المغاربي.

## منهج الدراسة:

يتم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي للإلمام بغالبية جوانب البحث بتحليل المعطيات المتاحة واستخلاص النتائج وتقديم المقترحات.

## محاور الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع، يتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- الإطار النظري للمناطق الحرة؛
- علاقة المناطق الحرة بسلاسل القيم العالمية؛
- دور المناطق الحرة الحدودية في الاندماج الاقتصادي المغاربي.

## المحور الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة

يهتم هذا المحور بعرض مفهوم المناطق الحرة وخصائصها وكذا الأنواع التي تحتويها، فهي تستعمل كأداة اقتصادية بين أيدي الدول والتي توظفها على حسب سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية.

### أولا: تعاريف للمناطق الحرة

تعرف المناطق الحرة بأنها جزء من أرض الدولة، معزولة ومقفلة محاطة بالأسوار تقام سواء بالميناء أو بجواره ولا يقيم بها السكان بصفة دائمة وتمنح بها تسهيلات في عمليات الشحن والتفريغ لكافة البضائع عدا الممنوعة، ولا تخضع هذه المنطقة للنظام الجمركي المحلي، كذلك تعرف بأنها المساحة المحايدة التي يخزن فيها الشاحن بضاعته ثم يقف ليلتقط أنفاسه ليقرر خطواته التالية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1987، ص: 05).

مما سبق، يمكن استخلاص بعض المميزات للمناطق الحرة كالآتي:

- أنها أرض محاطة أو محصورة تستفيد من نظام خاص بالنسبة لقوانين البلاد.
- لها تحديد جغرافي.
- معالجة جبائية خاصة للنشاطات الاقتصادية والتجارية للمنطقة.

أما على مستوى المصطلحات، فإنه يستحسن استعمال عبارة "منطقة اقتصادية حرة" لما تحمله من تحديد يظهر في النقاط الموالية:

- منطقة، أي مجال محدد جغرافيا أو معرف إداريا.
- اقتصادية، حيث تتعلق وضعية المناطق الحرة بنشاطات ذات الطبيعة الاقتصادية، التجارية، الصناعية، الخدماتية، لهذا تعرف معظم المناطق من خلال طبيعة النشاطات والمصالح الموجودة بها.
- الحرية، أي الحرية داخل هذه المناطق تحددها التشريعات والتنظيمات التي تسيرها وتحكم فيها. فقد تكون هذه الحرية جزئية أو كلية. إما ظرفية أو دائمة، وفي غالب الأحيان تكون الحرية مقيدة حسب القوانين المعمول بها.
- منطقة إدارية، حيث تنشأ بقرارات إدارية تمنح لبعض النشاطات تحت شروط معينة الوضعية الخاصة للمناطق الاقتصادية الحرة.

ويسمح داخل المنطقة بإقامة مشروعات برؤوس أموال وطنية أو أجنبية أو مشتركة وتتداول فيها البضائع المحلية والأجنبية. كما تقام فيها بعض العمليات الصناعية وحتى الخدمية. وعموما، فإن المنطقة الحرة لا تقام من أجل تسهيل الاستيراد منها إلى داخل البلاد المضيف أو لغزو الأسواق المحلية، لكن تحقق أهدافها في إطار عملية التصدير للخارج.

## ثانيا: أنواع المناطق الحرة

تنقسم المناطق الحرة من حيث طبيعة النشاط فيها إلى مناطق حرة تجارية، صناعية وخدمية.

### 1- المناطق الحرة التجارية (les zones franches commerciales):

هي عبارة عن مساحة محددة تقع غالبا من قرب ميناء، تجارة غير محدودة ومسموحة مع باقي العالم، البضائع تستطيع أن تدخل وتخرج من وإلى المنطقة خارج القيود الجمركية، وتخزن لفترات متغيرة حسب القوانين المعمول بها في كل منطقة حيث تستطيع المكوث من 15 يوم إلى عام بدون فرض ضرائب إلى حين إعادة تصديرها أو دخول نسبة منها للسوق المحلية للبلد المضيف( Loro pascal et Schob Thierry, 1987, p :12 ).

### 2- المناطق الحرة الصناعية ( les zones franches industrielles):

فهذه المناطق هي حديثة النشأة بالنسبة للمناطق التجارية. فهي تهتم بالجانب الصناعي والتي تنقسم إلى نوعين:

### 2-1- المنطقة الحرة الصناعية للتصدير:

في عام 1958، حدث تطور ملحوظ لمفهوم المناطق الحرة حيث ظهرت منطقة شانون بإيرلندا تهتم بالجانب الصناعي والمسماة بالمناطق الحرة للتصدير (Loro pascal et schob Thierry, 1987, p :12).

المناطق الحرة للتصدير هي مناطق خاصة تقع خارج الحدود الجمركية للبلاد المضيف، وأغلب المؤسسات فيها أجنبية، حيث تستفيد من معاملة ملائمة لنشاطها الاقتصادي من حيث التسهيلات الجبائية وكذا استيرادها للمواد الأولية والمواد نصف المصنعة بدون فرض قيود جمركية، وكذا توافر الهياكل القاعدية (Gwar Peter, 1999, p34)

كما تم تعريفها أيضا بأنها: "مجال محدد إداريا وجغرافيا في بعض الأحيان، يخضع لنظام جمركي يسمح بحرية استيراد التجهيزات والمواد بغية إنتاج سلع موجهة للتصدير، وهذا النظام يرافقه إطار تشريعي محفز خاص في الميدان الجبائي، هدفه جلب المستثمرين الأجانب (Antoine Basil , 1984, p :24) .

بواسطتها يتم استيراد سلع أجنبية لتجهيز المصانع ومواد أولية بدون التعرض للحقوق الجمركية، فالمواد غير واردة إلا في حالات تسرب المواد المستوردة أو المصنعة إلى داخل البلاد غير أنه المتعارف عليه توجيه الإنتاج للتصدير" ( CNUCED, 1985, p :20 ).

**2-2- مناطق المؤسسات:**

هذا النوع من المناطق ظهر حديثا وخاصة في الدول المتقدمة، فهذه المناطق تمنح للمستثمرين قوانين وتشريع خاصة لكل المؤسسات الموجودة في هذه المناطق. فهذه المؤسسات ليس بالضرورة أن توجه منتوجاتها للتصدير بل توجه للسوق المحلية. والغرض من إنشاء هذه المناطق هو مساعدة الجهات الأقل تقدما، وكذا جذب وتنمية الاستثمار الخاص المحلي على وجه الخصوص، أكثر منها لجذب المستثمرين الأجانب. وتشجيعهم لإقامة مشروعات في المناطق الراكدة اقتصاديا. وقد ظهرت لأول مرة في بريطانيا عام 1977 عندما أقامت الحكومة البريطانية ثلاث عشرة منطقة في المناطق الراكدة اقتصاديا الريفية والحضرية في الفترة ما بين 1981 إلى 1984.

**3- المناطق الحرة الخدمية (les zones franches de service):**

إن مفهوم المناطق الحرة لا يقتصر على النشاطات الصناعية والتجارية بل يتعدى حتى الخدمات التي تستفيد من العديد من المزايا الضريبية والإدارية، ويمكن أن تصنف هذه المناطق إلى صنفين وهما:

- المناطق الحرة المالية؛
- المناطق الجبائية أو الجنات الجبائية.

**3-1- المناطق الحرة المالية:**

تشمل هذه المناطق نوعين وهما المناطق الحرة البنكية والمناطق التأمينية.

**3-1-1- المناطق الحرة البنكية:**

هي مناطق محددة جغرافيا، أين يسمح لكل البنوك من مختلف الجنسيات أن تزاول نشاطها بكل حرية بشرط أن تتعامل بعملة معينة، وأن لا تقيم علاقات إلا مع غير المقيمين بتلك المناطق.
. (lorot pascal et shob thierry 1987 p16)

ظهرت هذه المناطق منذ الستينات في البلدان المصنعة من أجل استقطاب النشاط البنكي الدولي وهذا لتوفير المزايا الآتية:

- ليست هناك الضريبة على القيمة المضافة غالبا وكذا الضريبة على الأرباح تكون منخفضة مقارنة على تلك المطبقة في البلد المضيف.
- غياب الرقابة على الصرف وعدم الخضوع إلى نظام قانوني إحتياطي الإجباري.
- حيث تعتبر كل من هونغ كونغ، سنغافورة وألبهاماس هي الأكثر امتيازا من الناحية الجبائية والهيكلية. إذ فيما يخص بالهياكل القاعدية فهي تلعب دورا مهما جدا في جلب هذه البنوك وكذا ظهور المراكز المالية Off Shorعبر العالم.

**3-1-2- المناطق الحرة التأمينية:**

نفس النظام المطبق بالنسبة للمناطق الحرة البنكية بمنحها كل التسهيلات الإدارية وكذا تشريعات وقوانين خاصة بها والتي تكون عادة منضبطة داخل الدولة .(IFID 1993 p06)

**3-1-3- المناطق الحرة الجبائية:**

المناطق الحرة الجبائية أو بتسمية أخرى الجنات الجبائية les paradis fiscaux، عبارة عن بلد أو اقليم آمن يعطي للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إمتيازات جبائية، تسمح لهم بالتخلص من الضرائب التي تفرض عليهم في بلدانهم الأصلية، والإستفادة من نظام جبائي أكثر امتيازا خاصة الضرائب على المداخيل ( beauchamp 1981 p39)

الجنة الجبائية هي إقليم، يمتاز بمعدل ضريبي منخفض، مصرحا مع المقارنة لمعيار معين، وعلى سبيل المثال متوسط الضريبة لدول منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية OCDE Jean-Michel Rocchi .,Tacque terray 2011 p15)

إذا يستخلص أوجه الاختلاف بين المناطق الحرة وكذا الجبائية، أي ان الأولى تمنح إمتيازات جبائية وكذا جمركية، أما الثانية تمنح إمتيازات جبائية فقط.

**4- المناطق الحرة الحدودية (les zones franches frontalière):**

هي مناطق حرة تقع بين حدود دولتين أو أكثر وتستطيع أن تكون صناعية، خدمية أو تجارية حسب السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المتبناة لها .

فباعتبار المناطق الحرة كوسيلة وآلية اقتصادية مرنة، توظفها الدول من أجل تحقيق استراتيجياتها وسياساتها الاقتصادية الخاصة بها حيث ظهرت العديد من أشكال المناطق الحرة من مناطق حرة تكنولوجية، مناطق حرة فلاحيه، مناطق حرة إعلامية، معرفية، مناطق حرة سياحية ... إلخ. (شاشوة حميد، 2015 ، ص: 19 ).

والجدول الموالي يوضح أنواع هذه المناطق وخصائصها:

**الجدول رقم (1): أنواع المناطق الحرة وخصائصها**

| الصنف | الشكل | الأنشطة | القيود | المتعاملون |
|---|---|---|---|---|
| المنطقة الحرة التجارية | منطقة جغرافية | تجارة وعبور | السوق المحلية بضائع محضورة من طرف قانون الجمارك | تجار، مصدرون وكلاء لدى الجمارك موزعون |
| محلات حرة | محل | البيع | | |
| ميناء حر | ميناء وضواحيه | الشحن والتخزين | | |
| مخزن شحن | مستودعات | تخزين، تحويل، تحسين | | |
| المنطقة الحرة الصناعية | منطقة جغرافية وإدارية | صناعة تحويلية | سوق محلي وقطاعات غير مسموحة | صناعيون |
| المنطقة الصناعية للتصدير | مصانع أو مركبات صناعية | أنشطة صناعية تحويلية | | |
| منطقة المؤسسات | | | قلة أو عدم أيجاد مناطق للشغل | |
| منطقة التشغيل | | | | |
| المنطقة الحرة الخدمية | منطقة جغرافية أو إدارية | تقديم الخدمات | | |
| منطقة حرة خدمية | بلد أو مدينة | نشاط بنكي | المقيمون. العملة المحلية | بنك |
| منطقة حرة تأمينية | | تأمينات | قطاع مقيد | تأمينات |
| منطقة حرة جبائية | | تحصيل | الإقامة | أشخاص طبيعيين و/أو معنويين |

**المصدر:**(IFID1993. p06)

## ثالثا: الهدف من انشاء المناطق الحرة

هناك العديد من الأهداف من انشاء المناطق الحرة من بينها:

- إيجاد فرص عمل جديدة والمساهمة في مكافحة البطالة .
- تدريب عمالة صناعية ماهرة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.
- فتح مصادر جديدة للنقد الأجنبي وتوسيع نطاق التجارة الخارجية (صلاح زين الدين 2000 ص90).
- جلب التكنولوجيا.
- الرفع من التنافسية الدولية.
- التقارب الاقتصادي الإقليمي.

وتهدف أيضا الدول المضيفة للمناطق الحرة لاستخدامها كأداة تساعدها في دمج اقتصادها في منظومة الاقتصاد العالمي بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي والتأقلم معه تدريجيا وهناك أيضا من تنشأ مناطق حرة مشتركة على حدودها من أجل معالجة العديد من الأفات الاجتماعية والاقتصادية من تهريب والمتاجرة بالأسلحة والمخدرات (شاشوة، حميد، 2016).

## المحور الثاني: علاقة المناطق الحرة بسلاسل القيم العالمية

يبحث هذا المحور العلاقة بين المناطق الحرة وسلاسل القيم العالمية، أين يحاول إظهار مفهوم سلاسل القيم العالمية وكيفية تكوينها وماهي المناطق التي تحتضنها وماهي طرق استقطابها.

### أولا: مفهوم سلاسل القيم العالمية

التوزيع الجغرافي للإنتاج أصبح ظاهرة عالمية، حيث تستطيع المؤسسة تقسيم نشاطاتها عبر كل دول العالم بسبب انخفاض تكاليف المبادلات وهذا نتيجة التطور التكنولوجي، وسائل الاتصال الحديثة، تطوير وحداثة النقل. فسلاسل القيم العالمية تشمل جميع النشاطات من تصميم إلى المستعمل النهائي الذي يمر عبر العديد من المتدخلين من شركات متعددة الجنسيات والمحلية.

تؤدي الشركات المتعددة الجنسيات دوراً هاماً في سلاسل القيم العالمية، حيث العديد من الدول وفرت مناخاً جيد للاستثمار للاستقطاب فروع هذه الشركات العالمية التي لها قيمة مضافة عالية، أي تكوين مكانة في هاته السلاسل، وهذا بتقوية قدرات الشركات المحلية من الجانب ألتسييري وتشجيع البحوث والتطوير والاستثمار في العنصر البشري وتكوين علاقة وطيدة بين المحيط الاقتصادي والجامعي.

فسلاسل القيم العالمية لها خصائص أساسية في الاقتصاد العالمي الحالي وهي ( OCDE, 2013 p10):

- الترابط المتنامي للاقتصاديات العالمية.
- تخصص الدول والشركات لمهام ونشاطات محددة.
- شبكة من الشركات والزبائن العالمية: في سلسلة القيم العالمية، الشركات تشرف وتنسق الأنشطة في شبكات الموردون والزبائن والشركات المتعددة الجنسيات تؤدي دوراً هاماً في هذا المجال.
- توجيهات جديدة للفعالية الاقتصادية حيث إن توزيع الإنتاج عبر الدول يساعد على رفع الإنتاجية والتنافسية.

والشكل الموالي يمثل مراحل إنتاج الهاتف أيفون عبر سلاسل القيم العالمية

**الشكل رقم (1): مراحل إنتاج الهاتف أيفون عبر سلاسل القيم العالمية**

**المصدر:**( OCDE, 2013, p 01)

من الشكل يلاحظ أن منتوج IPHONE يتكون من أجزاء منتجة في العديد من الدول، وهذا حسب تخصص كل بلد للإعطاء القيمة المضافة الجيدة للجهاز، بكفاءة عالية مع تكلفة أقل ليكسب مزايا تنافسية عالمية من حيث الثنائية سعر و نوعية.

## ثانيا: دور المناطق الحرة في خلق والإدماج في سلاسل القيم العالمية

العديد من إقتصاديات النامية اندمجت في السلاسل القيم العالمية بتأسيس مناطق حرة، فهذه المناطق تستطيع منح قوانين خاصة للمستثمرين الأجانب والمحليين ،مع توفير كل الشروط والمناخ الجيد للاستثمار، فتجلب الإستثمارات الأجنبية إليها بتوفير هياكل قاعدية ذات نوعية عالية وحزمة من التسهيلات الإدارية والإعفاءات الضريبية، ما يجعل انخفاض تكاليف الإنتاج وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد.

فالمناطق الحرة الصناعية للتصدير ساهمت بنصف (50%) من صادرات الصين و بـ40% بالنسبة للمكسيك.

ومن أجل الاندماج الفعلي بواسطة المناطق الحرة الصناعية للتصدير، يجب تشجيع وتقوية القدرات الصناعية المحلية بزيادة في الإنتاجية وتطوير الابتكارات والتوسيع في المشاركة في سلسلة القيم العالمية، والشكل الموالي يبين القيمة المضافة في سلاسل القيم العالمية الصناعية لبعض الاقتصاديات للفترة ما بين 1995و2009 م.

**الشكل رقم (2): القيمة المضافة في سلاسل القيم العالمية الصناعية لبعض الاقتصاديات 1995-2009**

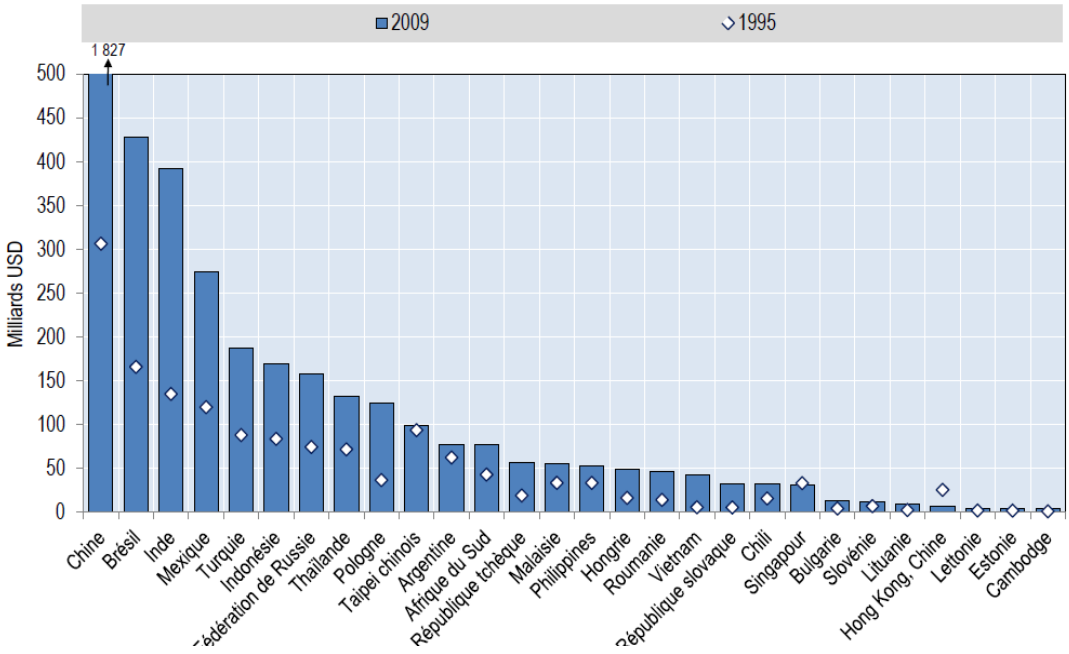


**المصدر:** ( OCDE, 2013, p43 )

من خلال الشكل يلاحظ أن اقتصاديات بعض الدول التي اعتمدت على سلاسل القيم العالمية كاستراتجيه للتنمية، قد حققت قيماً مضافة عالية منها الصين أكثر من 1827 مليار دولار، البرازيل 425 مليار دولار، الهند 400 مليار دولار وهذا سنة 2009، وهي نتائج أحسن من سنة 1995 وهذا ما يجعل الاهتمام في المشاركة فيها.

بفضل ديناميكية النشاطات التصديرية للمناطق الحرة الصناعية للتصدير، أصبحت الصين أول مصدر عالمي للمتوجات الصناعية في عام 2008 والمصدر الأساسي منذ عام 2011
(OMC 2011 p23)

## المحور الثالث: دور المناطق الحرة الحدودية في الاندماج الاقتصادي المغاربي

يركز هذا المحور على المناطق الحرة الحدودية بتوضيح الياتها وفوائدها على البلدان المجاورة ومساهمتها في تقريب الرؤى في تكوين تكتلات اقتصادية جهوية ،حيث استعننا بالتجربة المكسيكية والولايات المتحدة الامريكية لتوضيح الدور المهم من انشاء مثل هاته المناطق الحرة الحدودية.

### أولا: مفهوم المناطق الحرة الحدودية بالإشارة للمنطقة الحرة المكسيكية والولايات المتحدة الامريكية

تعتبر المناطق الحرة الحدودية همزة وصل بين الدول المجاورة، حيث تكون مشتركة في الرقعة الجغرافية وكذا في التسيير، هذا ما يجعل احتكاك وتقارب فيما بين اقتصاديات الدول من حيث طرق التسيير وكذا النظم الاقتصادية وحتى الرؤية الاستشرافية للاستراتيجيات المستقبلية المشتركة.

كما ان هناك العديد من الدول بادرت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة الحدودية لتفعيل الديناميكية الاقتصادية في المناطق الحدودية وهذا سعيا إلى محاربة التهريب والجريمة المنظمة وأيضا لتوفير مناصب شغل.

حيث أنشات المناطق الحرة المكسيكية المسماة بـ**الماكيلادورا** على حدود الشمالية للمكسيك والجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية من اجل تنمية حدودها التي عانت التهميش والحد من الهجرة للشمال، فتوزيع المهام بين البلدين تحقق بإنجاز مصانع توأم ما بين حدودها، في الشمال تنشأ مؤسسة تجمع وظائف التأطير والتسيير في الجنوب تقابلها مؤسسة تركيب وتصنيع كما يبينه الشكل التالي:

**شكل رقم:3 المناطق الحرة المكسيكية الماكيلادورا**

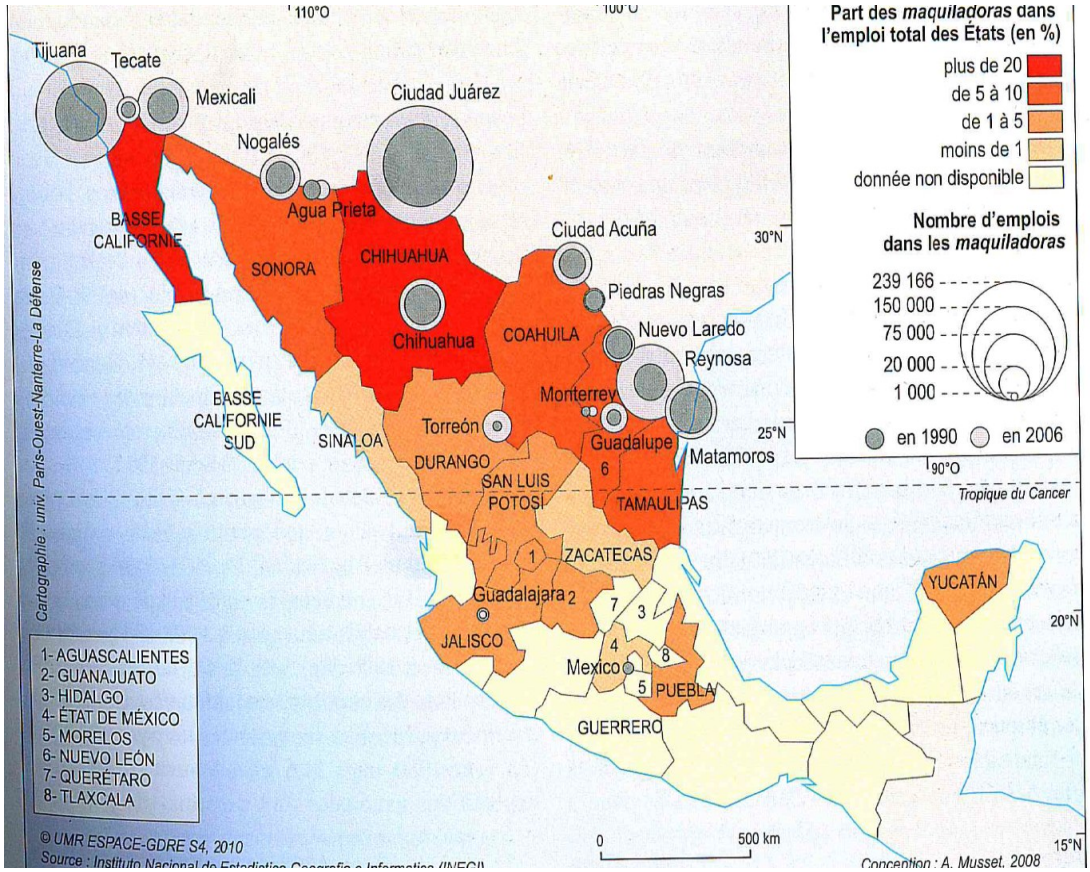


**المصدر:** (françois bost, 2010, p : 91)

منذ بداية الثمانينيات، ساهمت صناعة الماكيلادورا في نمو الاقتصاد المكسيكي، من 605 مؤسسة المشغلة لـ 130000 عامل عام 1981 إلى 2810 مؤسسة بـ 1202134 عامل لسنة 2006م (francois bost 2010 p92) . والشكل الموالي يبين نمو عدد مؤسسات المنضوية تحت نظام الماكيلا:

**شكل رقم (3): نمو عدد مؤسسات المنضوية تحت نظام الماكيلا**

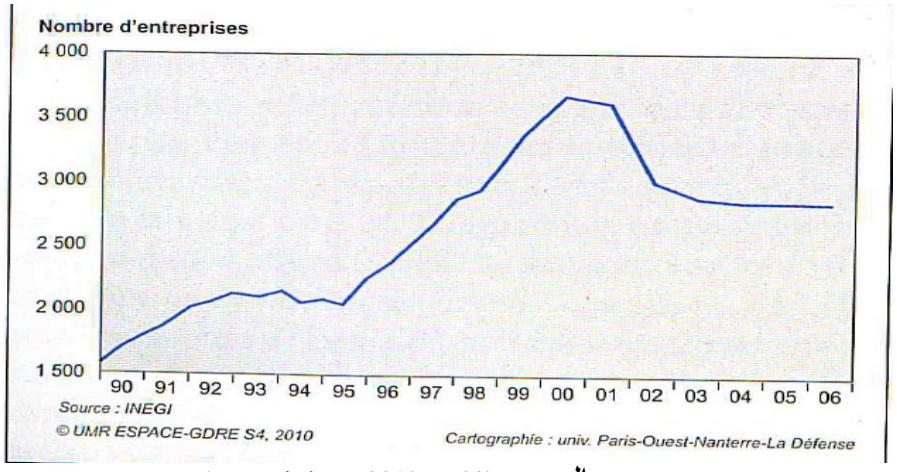


**المصدر:**(François bost, 2010, p: 92)

من الشكل يلاحظ تنامي شركات المناطق الحرة المكسيكية من 1600 شركة سنة 1990 تزايدت حتى 3700 مؤسسة عام 2000م واستقرت في 2810 لسنة 2006 وهذا التراجع راجع الى المنافسة الشديدة في مجال النسيج للمنتوجات النسيجية الصينية.

فبعدما كانت نسبة صادرات تتصدر باقي القطاعات بـ (63 بالمائة سنة 1980، تراجعت إلى حد 14.6 بالمائة في سنة 2007)،حيث أخذت مكانها المنتوجات المصنعة (من 19.3 بالمائة ارتفعت الى 81.4 بالمائة لسنة 2007 ).فهذا التحول من صادرات الموارد الأولية إلى صادرات المنتوجات الصناعية هي قفزة نوعية للتنويع الاقتصادي خارج المحروقات للمكسيك، حيث تنوعت صناعة هذه المناطق من صناعات ميكانيكية وإلكترونية الممثلة بنسب 11.1 بالمائة و17.2 بالمائة على التوالي لكل قطاع. والشكل الموالي يبين التنويع الاقتصادي لهذه المناطق الحرة.

**الشكل رقم (5): توزيع مؤسسات الماكيلادورا حسب القطاعات لسنة 2006**

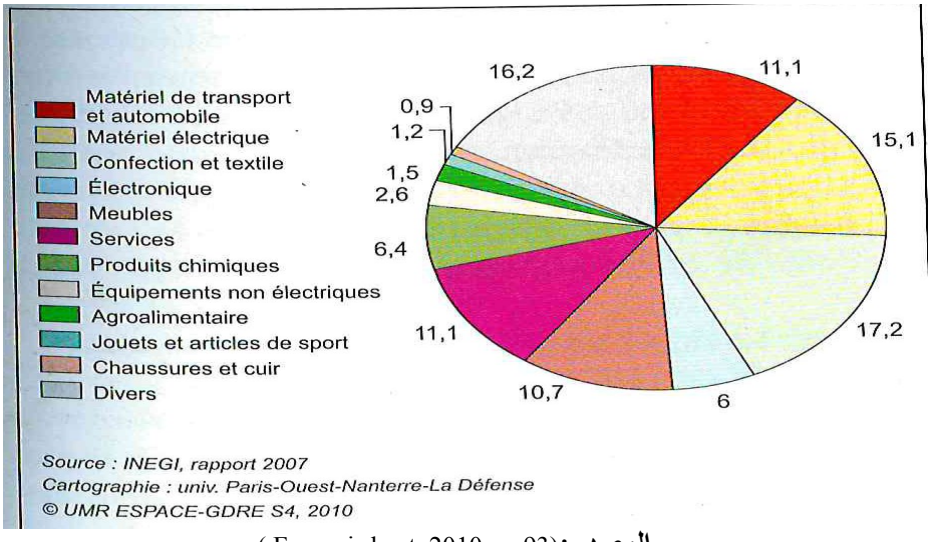


**المصدر:**( François bost, 2010, p: 93)

من الشكل يلاحظ تنويع القطاعات الاقتصادية للمناطق الحرة الحدودية الصناعية المكسيكية وهذا راجع الى التحفيزات والمناخ الجيد للاستثمار فيها، حيث شملت العديد من النشاطات منها الالكترونية، الميكانيكية، الخدمات، الملابس والأحذية .... الخ.

## ثانيا: المناطق الحرة الحدودية كمرحلة أولية للاندماج الاقتصادي المغاربي

تعتبر المناطق الحرة الحدودية من الأليات الاقتصادية لتفعيل الديناميكية الاقتصادية حيث تنشأ فيما بين حدود الدول والتي تحتوي على مشاريع صناعية، تجارية أو خدمية. وتسير هذه المناطق الحرة بإدارة مشتركة وبشباك وحيد الذي يمنح سهولة التسيير والاستثمار.

تساهم هذه المناطق الحرة الحدودية في تبادل الخبرات والمهارات فيما بين شركات الدول الحدودية، أين يكون تفاعل كبير بينها وبين الشركات المحلية بمد جسور أمامية وخلفية، فيساهم من خلاله انتقال المعارف والخبرات.

تعتبر المناطق الحرة الحدودية نقاط التقاء وتفاعل اقتصاديات الدول المجاورة وأداة للاحتكاك كمحاولة أولية في انسجام وتقارب سياساتها الاقتصادية كمرحلة تجريبية تدريجية نحو رسم سياسات اقتصادية متوافقة مشتركة تتدرج ضمن استراتيجية اقتصادية موحدة بعيدة المدى. فبهذه المناطق الحرة الحدودية تنعش المناطق الحدودية وتحويلها إلى مناطق ذات ديناميكية اقتصادية فعالة بدلا من ماهي عليه الآن بؤر للتوتر من حيث الهجرة اللاشرعية والتهريب ...الخ.

وعليه يتعين على الدول المغاربية إرساء هذه المناطق الحرة الحدودية كمرحلة أولى لبناء تكتل اقتصادي مغاربي يسوده روح التعاون والشراكة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

يجب قبل إنشاء المناطق الحرة الحدودية مراعاة العديد من العوامل الموضوعية وهي:

- اختيار المناطق الحدودية المتوافقة فيما بينها من مزايا نسبية متكاملة.
- إنشاء مناطق حرة حدودية في العديد من المجالات حسب طبيعة وخصوصية المنطقة.
- القيام بدراسة شاملة وإدراج هذه المناطق الحرة الحدودية في الاستراتيجيات التنموية المحلية للبلدان وكذا ادراجها في التصور الاستراتيجي للاندماج المغاربي مستقبلا، لكي يكون توازن اقتصادي تنموي عادل ومتكافئ منسجم في استراتيجية شاملة لتكتل الاقتصادي المغاربي الكبير .
- توفير وتقريب الهياكل القاعدية من المناطق الحرة الحدودية لفك عزلتها تنمويا من كلا البلدين المشتركين فيها، لتكون اقطاب امتياز ونقاط ترابط، تبادل وتعاون اقتصادي.
- إنشاء مجلس إدارة مشترك للمنطقة الحرة الحدودية وضبط كل الميكانزمات والإجراءات العملية التسييرية في قانون خاص تام الوضوح.

## الخاتمة:

تعتبر المناطق الحرة آليات اقتصادية فعالة في الديناميكية العالمية، حيث ساهمت في تدويل العولمة الاقتصادية وهذا بالترابط فيما بين الشركات المستثمرة في العديد من هذه المناطق الحرة عبر العالم، أين كونت سلاسل قيم عالمية التي هي مبنية أساسا على التقسيم الدولي للعمل اين توزع العديد من النشاطات الاقتصادية على حسب الاختصاص والميزة النسبية لكل منطقة حرة والهدف من كل هذا انتاج منتوج ذات تنافسية عالمية يغزو بسهولة الأسواق العالمية.

يعتبر إنشاء المناطق الحرة الحدودية فيما بين الدول المغاربية كمرحلة أولية للاندماج الإقتصادي المغاربي وهذا بالتفاعل والتكامل وتقريب السياسات والاستراتيجيات التنموية المشتركة داخل هذه المناطق الحرة الحدودية، ثم تعميمها تدريجيا وهذا بتكوين اندماج وتكتل اقتصادي مغاربي شامل.

## المراجع:

***1)*** *المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **المناطق الحرة العربية، أهدافها وهياكلها القانونية، التسهيلات والحوافز والمشاكل والمعوقات وتقويم لتجربة الأردن**، عمان، 1987،*

***2)*** *شاشوة حميد، **الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المناطق الحرة الصناعية للتصدير كأداة للإنتعاش الإقتصاد الجزائري**، المدرسة العليا لتجارة رقم 2015 .*

***3)*** *شاشوة حميد، **دور المناطق الحرة في تنمية المناطق الحدودية ،ملتقى دولي حول تنمية المناطق الحدودية جامعة شريف بن سعدية سوق اهراس** 17/16 نوفمبر 2016.*

***4)*** *صلاح زين الدين، **اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة**، دار النهضة العربية، القاهرة،2000.*

***5)*** *Antoine Basil**, invistir dans les zones franches industrielles d'éxportation,** OCDE. 1984.*

***6)*** *Beauchamp, **Guide mondial des paradis fiscaux, ED Grasset,** Paris, 1981.*

*7) CNUCED, **les zones franches de transformations pour l'exportation dans les pays en développements,** NEW YORK 1985.*

***8)*** *François bost**, ATLAS MONDIAL DES ZONES FRANCHES,** CNRS GDRE S4-La documentation Française ,2010.*

*9) IFID**, Journée d'études sur les zones franches,** Alger 16 et 17 octobre 1993.*

***10)*** *OCDE**, Economies interconnectées : Comment tirés Parti Des***

***11)*** ***Chaines de valeur mondiales-Rapport du Synthèse 2013.***

*12) Loro pascal et schob thierry**, les zones franches dans le monde .la documentation française,** note et étude documentaire N°4829,1987.*

***13)*** *OMC**, la structure des échanges et les chaines de valeur mondiales en Asie de lest,** 2011.*

*14) Peter **Gwar, Zones Franches industrielle et Politiques Commercial, finance et développement.** Juin 1999.*